سياسة حقوق الإنسان

القسم المسؤول: وحدة الحوكمة والشؤون التنظيمية والامتثال - قسم الحوكمة المؤسسية
الرقم المرجعي: ERM 01-003-V1.0
التاريخ: أبريل 2025

جدول المحتويات:

1. الهدف
2. إطار السياسة
3. بيان السياسة
4. التطبيق والمتابعة
5. الإبلاغ والمسائلة
6. عواقب عدم الامتثال
7. الأسئلة والاستفسارات
8. المراجعة والتحديثات

1. الهدف

تلتزم الشركة العمانية للاتصالات ش.م.ع.م. ("عمانتل") بدعم واحترام حقوق الإنسان في جميع عملياتنا. واسترشادًا باللوائح العُمانية والمعايير الدولية المعمول بها، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. كما أننا نضمن مراعاة حقوق الإنسان في ممارساتنا التجارية وشراكاتنا وتفاعلاتنا مع الجهات المعنية.

نهدف من خلال هذه السياسة إلى:

- حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما يتماشى مع النظام الأساسي للدولة والمعاهدات الدولية ذات الصلة.
- دعم ممارسات العمل العادلة وتوفير فرص متكافئة لجميع من نعمل معهم.
- مواءمة إجراءاتنا مع قيمنا الأخلاقية والحوكمة والتشغيلية.

2. إطار السياسة

تنطبق هذه السياسة على جميع الأفراد والجهات المرتبطة بعمانتل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- **الموظفين:** الموظفون بدوام كامل، وجزئي، والمؤقتون.
- **المقاولين والمستشارين:** الأفراد أو المؤسسات المتعاقدة لتقديم خدمات لعمانتل أو نيابةً عنها.
- **الموردين:** الجهات المشاركة في توفير السلع والخدمات، بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر سلسلة القيمة لدينا.
- **شركاء العمل:** المشاريع المشتركة، والشراكات الاستراتيجية، وأصحاب الامتياز، ومقدمي الخدمات من الطرف الثالث.

3. بيان السياسة

نؤكد في عمانتل، من خلال سياسة حقوق الإنسان، التزامنا باحترام مبادئ حقوق الإنسان والتمسك بها في جميع جوانب عملياتنا وتفاعلاتنا وعلاقاتنا التجارية. ونسترشد بالنظام الأساسي لسلطنة عُمان، ولوائح العمل، والمعايير الدولية، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. تُشكل هذه المبادئ سياساتنا، وممارساتنا الشرائية، وتعاملاتنا مع الموردين، وتفاعلاتنا مع المجتمعات والعملاء.

يشمل التزامنا برعاية حقوق الإنسان ما يلي:

- احترام كرامة وحقوق جميع الأفراد من خلال الالتزام بممارسات عمل عادلة، وأجور منصفة، وظروف عمل آمنة.
- ضمان التنوع والشمول من خلال حظر التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الجنسية أو الدين أو الإعاقة أو غيرها من الخصائص المحمية، مع السعي جاهدين لخلق بيئة يزدهر فيها الجميع.
- تمكين الوصول العادل إلى خدمات الاتصالات لسد الفجوات الرقمية ودعم الحق العالمي في الاتصال من خلال حلول مبتكرة وشاملة.

- حماية الخصوصية كحق أساسي من حقوق الإنسان من خلال حماية البيانات الشخصية وفقًا لسياسة الخصوصية والقوانين المعمول بها.
- تعزيز التوريد المسؤول من خلال معالجة مخاطر حقوق الإنسان في سلسلة التوريد الخاصة بنا، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالمعادن المتنازع عليها والعبودية الحديثة.
- منع ومكافحة العمل القسري، وعمل الأطفال، والاتجار بالبشر بشكل فعال في عملياتنا وسلسلة التوريد من خلال إجراءات صارمة للاستقصاء، وتقييمات منتظمة للمخاطر، والتواصل مع موردينا لضمان ممارسات عمل أخلاقية.

4. التطبيق والمتابعة

تتولى وحدة الحوكمة والمخاطر والامتثال متابعة تنفيذ سياسة حقوق الإنسان هذه، بالتعاون مع فريق التوريد والمشتريات. ونحن ملتزمون بدمج اعتبارات حقوق الإنسان في جميع عملياتنا التجارية ذات الصلة، بما في ذلك المشتريات والتعامل مع الموردين. ونطبق هذه السياسة من خلال دليل أحكام الممارسات المهنية وأخلاقيات العمل، والتي يساند العمل بها جلسات توعية مستمرة لجميع الموظفين. ويُطلب من جميع الموردين التصريح عند التسجيل مع عمانتل بإقرار التزامهم بحقوق الإنسان.

5. الإبلاغ والمساءلة

تشجع عمانتل جميع موظفيها ومقاوليها وموردیها وأصحاب المصلحة على الإبلاغ عن أي مخاوف أو اشتباه بانتهاكات لحقوق الإنسان. ونحن ملتزمون بتوفير بيئة آمنة تتيح للأفراد التعبيرعن آرائهم بحرية دون خوف من الانتقام.

يُطلب من جميع الأطراف في نطاق هذه السياسة الذين قد يشتبهون بأي انتهاكات محتملة الإبلاغ عنها عبر قنوات الإبلاغ عن المخالفات المتاحة. سيتم التعامل مع جميع البلاغات بسرية تامة، وسيتم التحقيق فيها على الفور وبإنصاف وفقًا لسياسة الإبلاغ عن المخالفات في عمانتل.

6. عواقب عدم الامتثال

يُتوقع من الموظفين والموردين وشركاء العمل والمقاولين ما يلي:

(1) الالتزام بهذه السياسة وجميع السياسات المعمول بها،

(2) الإبلاغ فورًا عن أي سلوك أو ظروف يعتقدون أنها قد تُشكل انتهاكًا لهذه السياسة أو أي سياسة أخرى.

في حال عدم الالتزام بهذه السياسة، قد نتعرض لعقوبات تنظيمية وغرامات جسيمة، كما أنه قد يلحق الضرر بسمعتنا. قد يواجه الموظفون الذين يُثبت انتهاكهم إجراءات تأديبية، بما في ذلك الفصل، وفقًا لإجراءاتنا الداخلية. كما قد يُواجه الموردون أو الشركاء الذين لا يمتثلون لهذه السياسة لإنهاء عقودهم أو عقوبات أخرى.

7. الأسئلة والاستفسارات

للاستفسارات أو المعلومات المتعلقة بهذه السياسة، يُرجى التواصل مع قسم إدارة المخاطر المؤسسية عبر البريد الإلكتروني askerm@omantel.om .

8. المراجعة والتحديثات

تتم مراجعة هذه السياسة وتحديثها كل ثلاث سنوات، أو في حال حدوث تغييرات جوهرية، لمواكبة أفضل الممارسات وملاحظات أصحاب المصلحة وذوي العلاقة.

حقوق الوثيقة

الحقوق	يُسند إلى
القراءة	الجميع
التحرير/المراجعة	قسم الحوكمة المؤسسية
المراجعة	الإدارة التنفيذية
الاعتماد	مجلس الإدارة

سجل التعديلات

مرجع التغيير	النسخة	المؤلف	التاريخ
المسودة الأولية	V1.0		

سجل المراجعة والاعتماد

التاريخ	المسمى الوظيفي	النسخة	الاسم
		V1.0	